جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامـــــعة محمد بو ضياف – المسيلة

كلية الآداب واللغات

الإيداع القانوني: ماي 2017 الترقيم الدولي : 0058- 2570

العدد الثالث : جانفي 2018 الجزء 02-

03

مجلة دوليـــــة علمية محكمة

- نصف سنوية - تصدر عن كلية الآداب واللغات

العـــمدة

EL- Omda

في اللسانيات وتحليل الخطاب

En linguistique et analyse du discours

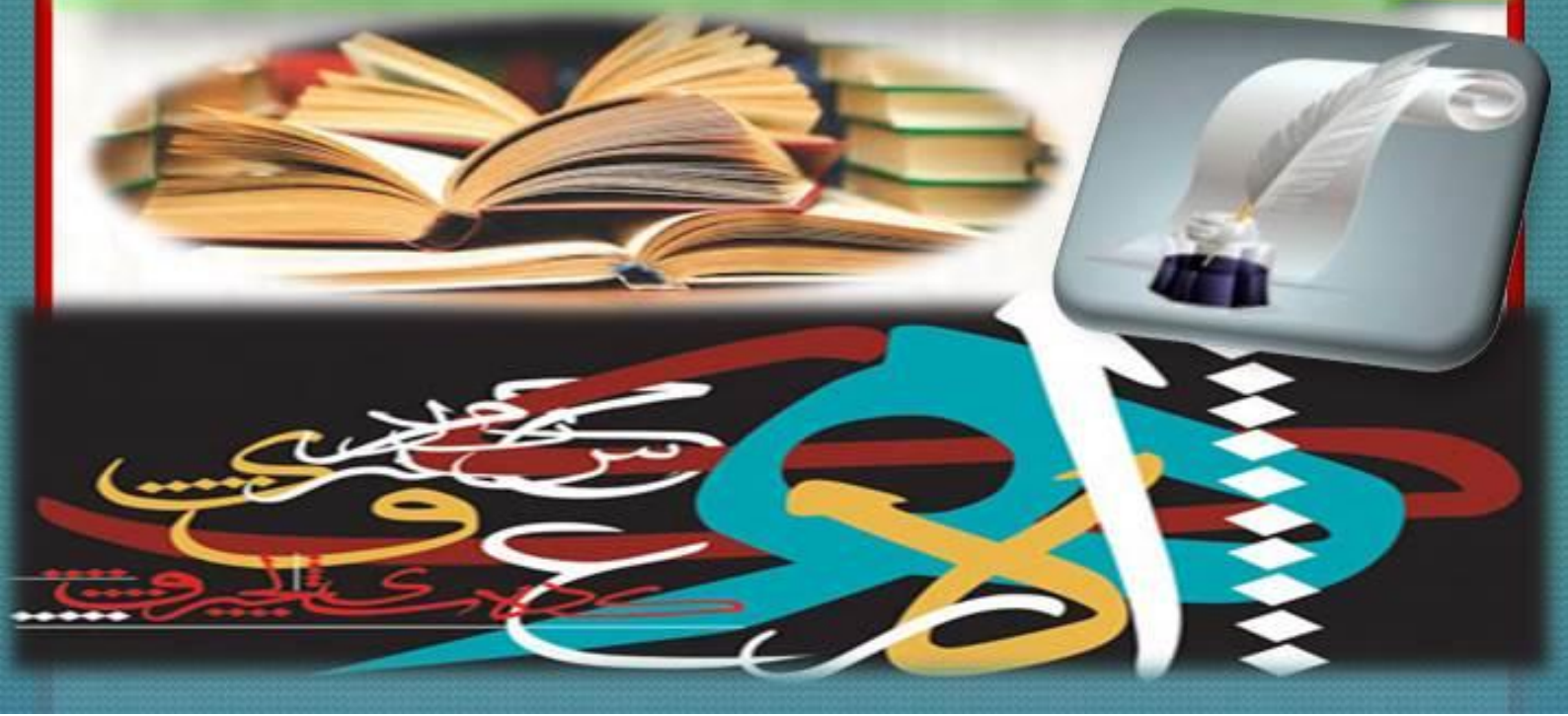

العُـــمْدَة

في اللسانيات وتحليل الخطاب

مجلة ، دوليـــــــــــة ، علمية ، محكمة - نصف سنوية -

تصدر عن كلية الآداب واللغات

جامعة

محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر

العدد الثالث - جانفي 2018 - الجـزء 02

البريد الإلكتروني للمجلة : Alomdamadjala@gmail.com

- الموقع الرسمي للمجلة -

http://virtuelcampus.univ-msila.dz/fll/?p=5069

- الترقيم الدولي : Issn: 2572- 0058

- تاريخ الإيداع القانوني: ماي 2017

قياس أوضاع اللغة على أحوال العالم
(دراسة في الفكر النحوي)

د. الأمين ملاوي
جامعة بسكرة

الملخص:

يتجاوز منهج البحث عند النحاة مقاربة الظواهر اللغوية إلى مساءلة الخلفيات الفكرية الثاوية خلف المنطوق،عبر ممارسة استدلالية قوامها بناء تصور عن اللغة العربية في علاقتها بقوانين الكون،و أحوال العالم،يروم بيان استمداد النظام اللغوي خصائصه من ماهية خارجية صيغت في سياق لغوي،وحدت بينهما مقتضيات الحكمة.فتنزل الوجود في أوضاع قولية هي بعض منه.و في ذلك شرعية الاستدلال،و شريعة البحث.

توطئة:

يبني الإنسان موقفه من العالم عبر إعادة تشكيله نظاما ترميزيا، حيث تتحول الأشياء إلى رموز. لتكون الرموز معبرا إلى الأشياء، بعدما كانت هذه الأخيرة مهدا نشأت فيه تلك الأولى.

إن الأشياء تبقى مفتقرة إلى معناها، إلا إذا سيَجتها اللغة بكونها، فإذا هي كائنة بصوغها. بل الكلمة هي التي تجعل الشيء شيئا بتعبير الفيلسوف الألماني هيدغر.[1]

إن توسط اللغة الإنسان و العالم يعليها عن وصفها وسيلة للتواصل، و أداة لتبادل المنافع. لتطأ قلعة الوجود الإنساني، من حيث وعيه بأنه موجود .فاللغة ((تعبير واع عن المعنى الحقيقي لوجود الإنسان.))[2] و هي أيضا – قبل ذلك- وعي الإنسان ذاته،و ما حوله.إذ بها يتشكل موقفه من العالم.

و قد تجاوز الأمر الاعتراف بوشائج القربى بين اللغة و العالم عند نفر من فلاسفة اللغة، من حيث مسالك التفكير، و منازل النظر، و مراتب التأويل. إلى فعل التأثير، بإنفاذ القدرة على رؤية العالم، الذي يتنزل في أوضاع قولية ترتبه في معارج الإدراك.و عليه ((لا يفهم الإنسان العالم،و يتفكر فيه و حسب بواسطة اللغة،بل إن رؤيته للعالم،و طريقته في العيش ضمن هذه الرؤية محددتان مسبقا بواسطة اللغة))[3]،التي تفرض سلطتها على التصور و التوجيه،في تزاوج بين بنيتي النفس الباطنة و الناطقة.

و لا يحملنا الحديث السابق على إنكار ما قام عليه التحليل اللساني الحديث – في بعض مراحله- من فرض قطيعة منهجية على العلم بين موضوعه و مرجعياته الفكرية. بما يحقق استقلاليته ،و موضوعيته .فاللغة ماهية مستقلة عن العالم، و موجبات ذلك الفصل بينهما معرفيا و منهجيا. حيث اللسان مادة الاستدلال، و وسيلته و غايته.

إلا أن هذا الاتجاه لم يعد مستأثرا باستحقاق العلمية المطلقة، لاسيما في ظل تطور مفهوم الموضوعية في العلوم الإنسانية. مما يجعل الثنائية السابقة (اللغة/العالم)تجد لها

موطئا لطرح سؤال، هو: هل يمكن الاستدلال بأحوال العالم و الكون على أوضاع اللغة؟ و إن كان الإمكان ممكنا، فكيف وظف نحاة العربية تلك الممارسة الاستدلالية؟

تقودنا الإجابة إلى مقدمة ضرورية عن طبيعة منهج البحث عند النحاة، الذي صدر عن تصور سابق عن اللغة العربية بوجه خاص. و إذا ما تجاوزنا مسألة التوقيف و الاصطلاح، و إن كانت مدخلا مهما لفهم طبيعة ذلك المنهج، فإن النحاة قرنوا بين اللغة و نظامها، و بين الكون و قوانينه، و العالم و أحواله. و عقد القران مؤسس على حكم ما بينهما من أشباه و نظائر، في تمام إتقان الصنعة ودقائق لطائف الأسرار. و لذلك ((يمكن اعتبار النحو منذ أن وضع لبناته سيبويه إجابة مستمرة و برهنة متتابعة عن مسألة الأوضاع في الوجود و انعكاسها في أوضاع اللسان، و من هذه المقدمة تفرعت مسائل النحو،و من يتفرس في مقولات صفات الكتاب يجد آثار هذا القياس))[4].و لم يكن الأمر مقتصرا على النحاة، بل نجد صداه في البيئة الثقافية الإسلامية عموما. فلا نعجب – و الحال كما وصفت- أن نجد عالما كجابر بن حيان يؤلف كتابا معقودا على علاقة بين الحروف و الطبائع. فقال: ((و إنه لما كان هذا الموضع من البسائط هو تصريف بعضها في بعض و تأثيرها كلها لذلك ما رسمت كتابي هذا بالتصريف لأن ذلك الموضع من تأليف الحروف للنحويين يسمونه تصريفا، و هذا الموضع من البسائط يسمونه الفلاسفة تصريفا، قلم يجز أن يكون اسم الكتاب غير التصريف...و كنا بينا أن الكلام كله على الحروف، و لا كلام إلا بتأليف الحروف. لم يكن بد من أن يقع في الطبائع مثل ذلك، فحقيق أن يكون تصريف الطبائع كتصريف الحروف)). [5]

اللغة و الكون و الوجود:

منطلق الفكرة نظرة القرآن إلى الخلق، وموقف النحاة من البيان، وفي مقارنة الخلق بالبيان تأسيس للرؤية وتجسيد للنظر، رؤية النحاة إلى العربية وانعكاسها على منهجهم في الدراسة والتحليل.

خلق الله الكون فأحكم خلقه وأتقن صنعه، وكفى به سبحانه شاهدا على خلقه ﴿الذي أحسن كل شيء خلقه﴾[السجدة/07] ﴿صنع الله الذي أتقن كل شيء﴾[النمل/88] ، وكل مظاهر الخلق تحكمها قوانين غاية في الدقة والتنظيم، و هي دلائل قدرته و عظمته.

فالكون بناء عجيب وفريد في ظواهره وقوانينه. وإذا ما رمت نقصا فيه فأرسل البصر ينقلب إليك الصبر خاسئا وهو حسير، ويرتد إليك النظر كليلا وهو كسير.

والإنسان من خلْقه تعالى - ووحدة مصدر الخلق أمر مقرر وثابت في الاعتقاد بوحدانية الله - تناهت فيه أيضا القدرة والاقتدار، وتمظهر فيه الإبداع والإحكام ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن

تقويم﴾[التين/4] .بل منح ما استأثر به على غيره، وهو امتلاكه المكنة على البيان ﴿الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان﴾[الرحمن1-4] . فامتزج تكوينه العضوي الجسدي باستخدامه الكلام، «إن الإنسان لا يستطيع أن يقوم بعملية اختيار في خلق الجنس ككائن متكلم أو ككائن غير متكلم ، إنه مولود ليتكلم ولا اختيار له في ذلك، لأن الكلام خارج عن إرادته وداخل في طبيعة تكوينه البشري.

والكلام بهذا المعنى يعتبر كنشاط حتمي من نشاطات الآلة العضوية الإنسانية، ولعل هذا ما يفسر بالنسبة للفكر الديني الإسلامي تعليم آدم استعمال اللغة؛ أي تأصيلها في تكوينه كاستعداد وقدرة قبل أن يكون هناك مجتمع بشري وقبل أن تلد الحاجة لاستخدامها كأداة اتصال»[6].

ويعني هذا أن تكون أداة الإنسان في مستوى خلقه إحكاما وتنظيما، وأن تكون صورة عاكسة له في إتقانه وإجادته، وذاك ما يفترض فيها، ((فما خلق الله تعالى الأجساد في صفاتها المحسوسة إلا مطابقة للأرواح في صفاتها المعقولة، لا وضع الألفاظ في لسان آدم عليه السلام و ذريته إلا موازنة للمعاني التي هي أرواحها))[7].فكان أول فروض النحاة أن اللغة نظام محكم، وعليهم أن يصفوه ويكشفوا عن أسراره وحكمته، وهي جزء من هذا العالم تخضع لما يخضع له من أنظمة وقوانين. و ملخصها مقولة إخوان الصفا:« إن المصنوعات كلها محكمة متقنة بمقتضى الحكمة، و منها صنعة الكلام و الأقاويل».[8]

وقد عمّق المعتزلة فكرة الحكمة والصلاح والأصلح، وقالوا بعالم منظم تنتفي عنه العبثية وتحكمه قوانين لا تتخلف، وانعكس كل ذلك على نظر النحاة[9].

ولعل هذا من أوجه الاختلاف بين النحو العربي والبنيوية الغربية ؛ إذ ينطلق النظر التراثي من وجود نظام لغوي دقيق «وأما البنيويون فينطلقون في تحليلهم من رؤية معاكسة للرؤية العربية، حيث يرون النظام اللغوي انحرافا عن عشوائية لغوية، فالأشياء تظهر في الوجود بصورة عشوائية في العالم، ويستلزم أي انحراف عن العشوائية تفسيرا»[10].

إذًا فاللغة العربية هي آلة مظهرة لما في الكون من نظام بالإفصاح عنه، والإفصاح متعذر إذا لم تتحقق في الآلة ذاتها جوانب ذلك النظام، وعلى هذا الأساس يمكن تفسير عمل النحاة ،وحمل منهجهم على فكرة أن «القرآن كلام الله وهو العقل والمنطق، ولغة القرآن إذن مثال اللغة العربية ونموذج تعبيراتها، ولابد أن يظهر في كل جزء من بنائه المنطقي الإلهي، وإذا كان اليونان قد سوَوا بين اللغة والفكر، وبين قوانين اللغة وقوانين الفكر، فالنحويون العرب قد سووا بين اللغة العربية والمنطق الإلهي، وواجب النحويين هو إزالة الحجاب عن المنطق الذي يكمن وراء الكلمات واكتشاف أسرار اللغة.وعند العالم

العربي اللغة مبنية نفسها بناء منطقيا وينبغي أن يستدل على هذه القواعد ويبرهن على أن الكلمة أينما وقعت في هذا المكان على أساس من المنطق السليم»[11].

وخلاصة القول في هذا الأمر :إن القرآن الكريم هو كتاب الله المسطور، والكون كتابه المنظور، وباللغة يتحول هذا المنظور إلى ذلك المسطور، فهي واقعة بينهما آخذة من كليهما ، فلا عجب أن تكون العربية «صورة العقل والمنطق ونتيجة الفكر والعدالة والانسجام الإلهيين»[12].

والقواعد النحوية منوط بها تجسد ذلك، فلا غرابة أن ينزلها النحاة مراتب الوجود ،ومن أمثلته ما نقل عن الرازي قوله: «اعلم أن مراتب الوجود ثلاثة: مؤثر لا يتأثر وهو الأقوى وهو درجة الفاعل، ومتأثر لا يؤثر وهو الأضعف وهو درجة المفعول، وثابت يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار وهو المتوسط وهو درجة المضاف إليه»[13]، ثم يوزع الرازي الحركات الإعرابية الثلاثة مرتبة في القوة على حسب ترتيب هذه الأقسام ، فيقول : « والحركات أيضا ثلاثة : أقواها الضمة وأضعفها الفتحة وأوسطها الكسرة ، فألحقوا كل نوع بشبهه فجعلوا الرفع الذي هو أقوى الحركات للفاعل الذي هو أقوى الأقسام، والقسم الذي أضعف الحركات للمفعول الذي هو أضعف الأقسام، والجر الذي هو المتوسط للمضاف إليه الذي هو المتوسط من الأقسام»[14].و قال السهيلي: ((فلما كان حظه (يعني المبتدأ) من الخبر أقوى كان أولى الحركات به أقواها، و قوة الضمة و ثقلها معلوم بالحس و موجود بالضرورة، فاختيرت للمخبر به ليتشاكل اللفظ المقول و المعنى المعقول))[15]

وما تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام إلا صدى لفكرة الزمان الوجودي، فإن «قال قائل: لما كانت الأفعال ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل. قيل لأن الأزمنة لما كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل»[16]. وفي ظل إنزال الزمان النحوي مراتب الزمان الوجودي رفض النحاة قول الكوفيين بوجود الفعل الدائم ،واختلفوا في حقيقة فعل الحال[17] و في أسبقية الأفعال في التقدم، فاعتبر الزجاجي « أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كان. والعدم سابق الوجود فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال ثم ماضيا فيخبر عنه بالمضي ، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ثم الفعل الحال ثم الماضي»[18].

وأدى هذا الأمر إلى نظر فلسفي خالص، شرّع الحديث في مسائل لا صلة لها بالواقع اللغوي، بل هي أقرب إلى امتحان قدرة العقل وتعميم قوانينه على كل الظواهر الموجودة. ولهذا كثر الخلاف وتعددت الآراء، وإن كان الاتفاق معقودا على مبدأ السؤال وضرورته وإنما الاختلاف في إجابته ، ومثاله القول على أسبقية الإعراب للكلام، أو ان

العرب نطقت كلامها معربا في أول تبلبل ألسنتها، فهو مستأنس به بما يقع في الوجود من يقين غيبي أو حادث عيني «ألا ترى أنا نقول إن السواد عرض في الأسود، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق ،وإن العرض قد يجوز أن يتوهم (منفصلا) عن الجسم والجسم باق ، فنقول: إن الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم نر الجسم الأسود خاليا من السواد الذي هو فيه. ولا رأينا السواد قط عاريا من الجسم بل لا تجوز رؤيته، لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام، و لا الأجسام غير ملونة. و لم نرد بالأسود هاهنا جسما سوّد بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الأجسام.(...)ومنها أنا نعلم أن الذكر في المرتبة مقدم على الأنثى ونحن لم نشاهد العالم خاليا من أحدهما ثم حدث بعده الآخر. إلا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من خلق الذكر قبل الأنثى (...)فكذلك قوله في الكلام والإعراب يقول إن الإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول، وإن كانا لم يوجدا متفرقين. ونظير ذلك أنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال لأن الأفعال أحداث للأسماء، ولم توجد الأسماء زمانا ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها ،بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته»[19].

ويتجلى ذلك أيضا في مراتب النكرة، قال الثمانيني:« وأعم النكرات وأبهمها وأشيعها قولهم: شيء لأنه يقع على المعدوم والموجود (..)ومحدث أخص من موجود لأن الموجود يقع على المحدث و القديم سبحانه، كما وقع الشيء على الموجود و المعدوم(..) و جسم أخص من محدث لأن المحدث ينقسم إلى الجسم والعرض (..)و حيوان أخص من إنسان، لأن الإنسان ينقسم إلى رجل و امرأة ، وكاتب أخص من رجل، لأن الرجل ينقسم إلى كاتب وغير كاتب»[20].

وبالاحتكام إلى المبدأ ذاته اعترض الشلوبين على الكوفيين في ردهم مذهب البصريين في اعتبار النكرة أصلا للمعرفة ، فقال « لم يثبت هنا سيبويه إلا حال الوجود لا ما تخيله هؤلاء، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف، لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع ووضعها على التنكير ،إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض»[21].

ولعلاقة الفاعل بالفعل انتساب إلى ما في الكون من قانون الحركة، فالفعل((هو حركة الفاعل، و الحركة لا تقوم بنفسها. و إنما هي متصلة بمحلها. فوجب أن يكون الفعل متصلا بفاعله لا بمفعوله))[22]

اللغة و المعتقد والتراتب الاجتماعي:

تشيع في كتب النحاة كثير من المصطلحات ذات سند اجتماعي في دلالتها ،كالأصل والفرع ،والمتصرف وغير المتصرف، والقاصر والمجاوز، والحسن والقبح ، والجواز

والإباحة والمنع، و القوة و الضعف. وكأننا أمام منظومة عامة يشد بعضها بعضا، وتفسر ظواهر بعضها في ضوء ما يشبهها من ظواهر في غيرها، إنها وحدة النظر إلى الكون والإنسان والمجتمع واللغة، منبعها انسجام الوجود في قوانينه و سننه .

فاللغة هي الإنسان في أفعاله وتصرفاته ، وهي المجتمع في قوانينه وعلاقاته، فلا غرابة أن تستعار القيم الاجتماعية وأحكامها، وتنقل من محيطها الإنساني إلى المجال اللغوي ،ذلك أن وحدة المصدر ضامنة لصدق المشابهة ولمشروعية المقارنة.

وفي مقدمة القيم المعتقدات الدينية ،وأول الاعتقاد بها وجوب مطابقة لفظ الجلالة كبنية لمعاني التعظيم والتبجيل والتوقير الواجب في حق الذات الإلهية ، فعمد النحاة إلى عدم إخضاعه لقوانين اللفظ ،فجعلوا من أقسام أداة التعريف (أل) الدلالة على التفخيم والتعظيم، وقصورها على لفظ الجلالة دون غيره[23].

وحين عمدوا إلى ترتيب المعارف ضمن سلّم تدرجي يبدأ من الأعرف وينتهي بالأدنى من حيث تطرق الشيوع إليه من عدمه، أجمعوا أمرهم على أن لفظ الجلالة هو أعرف المعارف واختلفوا فيما سواه. قال السيوطي: «ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى ، فإنه أعرف المعارف بالإجماع»[24].

كما عمد النحاة إلى عدم جواز تصغيره-على الرغم من أن التصغير من خصائص الأسماء-قال أبو حيان: ((لا تصغر الاسم الواقع على من يجب تعظيمه شرعا، نحو: أسماء البارئ تعالى، و أسماء الأنبياء صلوات الله عليهم، و ما جرى مجرى ذلك، لأن تصغير ذلك غض لا يصدر إلا عن كافر أو فاجر))[25].

وتستظل آراء النحاة بما هو مقرر في القرآن الكريم من حقائق وأحكام ، فقد افترض في الجمع السالم الأصل حملا على تكريم الإنسان ، قال الأنباري:«فإن قيل: فلم قلتم إن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل؟ قيل تفضيلا لهم ،لأنهم المقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم، وتفضيله إياهم ، قال الله تعالى ﴿ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا﴾[الإسراء /70]، فإن قيل : فلم جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين ، قيل:(..)لأن الأعداد لما كانت تقع على من يعقل، نحو عشرون رجلا ،وعلى ما لا يعقل نحو: عشرون ثوبا وكذلك إلى التسعين، غلب جانب من يعقل على جانب ما لا يعقل، كما يغلب جانب المذكر على المؤنث، في نحو: أخواك هند وعمرو وما أشبه ذلك»[26].

وفي استدلال النحاة على مقولاتهم وقواعدهم بالتشريعات الفقهية قربى وشيجة ونسب أصيل ، ولاسيما في تعليلاتهم للظواهر

والأحكام، ومن أمثلة ذلك: «إن الحكم إذا ثبت لعلة اطراد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة. ألا ترى أنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضوع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت: ضرب الله مثلا ، فإنك ترفع وتنصب مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعا ،ونظيره من المشروع أن الرمّل في الطواف شرع في الابتداء لإظهار الجلد ثم زالت العلة وبقي الحكم ، وهذا ينزع إلى معنى صحيح، وهو أن الأصل أن الحكم لا يعلل بعلتين ،فإذا ثبت الحكم في الابتداء بعلة ثم زالت العلة، وزوال حكمها كان كتعليل الحكم بعتلين ،ومثل ذلك العدة في النكاح تعلل ببراءة الرحم ثم يثبت في موضوع يستحيل فيه شغل الرحم»[27].

ومن ذلك أيضا استدلالهم على منع بعض الأسماء من الصرف بعلة مشابهتها الفعل من وجهين، والحجة «أن الانتقال من الأصل إلى حكم الفرع يفتقر إلى دليل يرجح عليه ،إذ لو تساويا لم يكن الانتقال أولى من البقاء والشبه الواحد لا يرجح الأصالة. وصار كالحق في الذمة لا يثبت إلا بشاهدين لأن البراءة أصل»[28].

والفكرة ذاتها في أثناء الحديث عن دخول الإعراب الكلام لأجل التفريق بين المعاني مع احتمال وتعيين قرائن أخرى تقوم بالوظيفة نفسها، وإن ((صح أن يحصل المعنى بغيره ،ومثل ذلك قد وقع في الأسماء المختلفة الألفاظ والمعاني، فإن كل واحد وضع على معنى يخصه ليفهم المعنى على التعيين ، و لا يقال هلا وضعوا له اسما واحدا على معان متعدد، ويقف الفرق على قرينة أخرى كما وقع في الأسماء المشتركة، بل قيل الاشتراك على خلاف الأصل، ومثل ذلك قد وقع في الشريعة فإن الأخ من الأبوين يسقط الأخ من الأب وهو أحد المعاني التي يحتملها هذا الفصل ، وذلك أن القياس لا يمنع أن يشترك الجميع في الميراث من غير تخصيص لاشتراكهما في الانتساب إلى الأب والانتساب إلى الأم في هذا المعنى ساقط ، ويجوز أن يكون للأخ من الأبوين الثلثان، والأخ من الأب الثلث عملا بالقرابتين ، ويجوز إسقاط الأخ من الأب بالأخ من الأبوين لرجحان النسب إلى الأب والأم، وهذا الذي تقرر في الشرع ،وهو عمل بأحد المعاني كذلك هاهنا»[29].

وتتجاوز عملية مقايسة الفكر النحوي بالمعتقد الديني إلى قياس أحكام اللغة على قوانين المجتمع في تراتبه وتفاعله وعلاقاته. بل إن مصطلحات النحاة تشعرنا وكأن النظام اللغوي هو المنظومة الاجتماعية ليس فقط في قوانينها الصورية بل في حيويتها ونشاطها، وكأن فعل الإنسان اللغوي هو نفسه فعله الاجتماعي. فالنظام اللغوي فيما تكشفه ظواهره وتضمره قواعده وتضبطه أحكامه ،خاضع لحركية المجتمع ولتوجيه الفرد لتلك الحركية ،فيكون الحراك مزدوج الصفة متناظر الوجود بين اللغة والمجتمع. وما الاشتغال، والتنازع، والاستبداد،

والتطفل، والتمكن ، والصدارة، والتأثير، والتجاوز، والنيابة ،والحاجز، والفصل، والثقل،و الخفة، إلا دلائل على قياس اللغة على أحوال المجتمع.

ولنا في مقولات النحاة أمثلة دالة على ذلك، منها مقولة : الأصل والفرع، ففي عرف المجتمع الأصل مقدم على الفرع ومتمكن منه، ومتصرف فيه ، وله من الأسبقية والأفضلية ما يجعل الفرع أقل منه رتبة وتأثيرا، وهو قائم بذاته معلّم بنفسه، لا يحتاج إلى علامة تعينه ولا إلى دليل يثبته. ونظير ذلك عند النحاة قاعدة «الفروع أبدا منحطة عن درجة الأصول »[30]،وقاعدة «الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة»[31]، وقاعدة «مراتب الفروع بعد مراتب الأصول»[32]، وقاعدة « للأصول ما ليس للفروع من التمكن في الأحكام والاتساع فيها»[33]، وقاعدة « الفرع لابد أن يكون فيه الأصل»[34]، وقاعدة «الفروع تحمل على الأصول»[35]. هذا هو الأصل على ما جرى به العرف في المجتمع، ولكنه لا يستمر في كل الأحوال فقد يعتريه ما يجعله يفقد قوته وتأثيره وأصالته. وخرّج النحاة على ذلك قاعدة «الطارئ يزيل حكم الثابت»[36]، و بنوا عليه قواعد تعلي الفروع على الأصول ، منها قاعدة : «الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها»[37]،وقاعدة «الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوّغ حمل الأصول عليها»[38].

وتقديم الفروع على الأصول رهن بحالة الاستثناء ،لذلك وجب على المجتمع تبريرها أو إيجاد صورة تسوّغ وجودها. وكذا الأمر عند النحاة، فصاغوا قاعدة: «من عدل عن الأصل يبقى مرتهنا بإقامة الدليل»[39].

((ويمكن ملاحظة العلاقة بين النظام الاجتماعي الآخذ بالرتب والترتيب ،والدرس النحوي الذي يصف الأداء اللغوي ويقعد القواعد في أبواب النحو المتعددة، لقد أفاض اللغويون النظام الرتبي السائد في المجتمع على اللغة ،فرأوا الترتيب والرتب بين مكونات اللغة في مكوناتها المتعددة: الحركات والأصوات والألفاظ والتراكيب ،فاستعانوا بهذا التصور على تفسير اللغة»[40].فقد ساد في العرف الاجتماعي تقدم صاحب الرتبة الأعلى وتصدره المجلس فحاز الشرف وأولية التبعية. وعليه أيضا القواعد النحوية، منها قاعدة :«التابع لا يتقدم على المتبوع»[41]، وقاعدة: «يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع»[42]، وفي ضوء ذلك قدمت المعاني على الألفاظ لأن «الألفاظ خدم للمعاني والمخدوم لاشك أشرف من الخادم»[43]،وجعل «المعمول إنما يقع حيث يجوز وقوع العامل»[44]،وشرح الجرجاني هذه القاعدة بقوله: «وإذا لم يجُزْ أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل ، لأجل أن المعمول تبع للعامل فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله، وأجمل أحواله أن يقع في موقعه، فأما أن يفوته في التصرف والوقوع حيث لا يقع هو فلا، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث

يجلس السيّد فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد، وذلك خروج من الحكمة. والتسوية بين السيّد والغلام ليست مما يحسن أيضا»[45]،ويتابع القول : «فالعامل فوق المعمول في الرتبة فيختص بمواضع لا يقع فيها المعمول لما يكون للسيد من الرتبة ما لا يكون للعبد،و لا يكون للمعمول موضع يختص به دون العامل ، كما في ذلك من تفضل التابع على المتبوع فأعرفه»[46].

وحمل النحاة خصائص الوحدات اللغوية على صفات عناصر المجتمع كالاستبداد والتطفل والهجوم. قال الزمخشري في سياق حديثه عن حروف القسَم: «والباء لأصالتها تستبد عن غيرها بثلاثة أشياء: بالدخول على المضمر كقولك به لأعبدنّه وبك لأزورن بيتك (...) وبظهور الفعل معها كقولك حلفت بالله، وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف، كقولك بالله لما زرتني وبحياتك أخبرني ..» [47]،وجعل الرضي عمل بعض الأسماء عمل الأفعال من قبيل التطفل على الغير، فقال :«إن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل، وليس ذلك لمطلق المشابهة بينهما، وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والمصدر معنى الفعل .فيتطفل الأسماء على الأفعال في المعنى .فتعطي حكم الفعل ، وذلك ببناء اسم الفاعل وعمله معا، وعمل البواقي عمله » [48].

وإذا كانت المشتقات متطفلة على الأفعال، فإن الظروف تكتفي برائحتها. وبذلك تعليل جواز «أن يعمل ما قبل "إلاّ" في الظرف بعدها مع تمام الكلام، وإن كان لا يجوز في قولك: ما أعطيت أحدا إلا زيدا درهما ،لأن إلاّ لا تعدي الفعل إلاّ إلى مفعول واحد، لأن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ولهذا يكتفي فيها برائحة الفعل بخلاف غيرها من المفعولات»[49].

وتعميقا للأفكار السابقة نجد النحاة حمّلوا اللغة أوصافا خِلقية كالواقعة دون الذكورة مثل: «المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمعرب وليس بمبني، وتلقيبه بالخصيّ موافق لمعناه .لأن الخصيّ معدوم فائدة الذكورية ، ولم يثبت له صفة الأنثوية، فهو في المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم فإنه كان قبل الإضافة معربا ، فلما عرضت له الإضافة زال عنه الإعراب ولم يثبت له صفة البناء ،كما أن السليم الذكر والخصيتين عرض له إزالتهما ولم يصر بذلك أنثى»[50].

ورد على ها الرأي بقول احتكم إلى المبدأ نفسه فيلزم من قال : «إنه خصيّ أن يقول: خنثى مشكل، لأن الخصيّ معلوم أنه ذكر ،وليس هنا معلوم أنه معرب ولا مبني. فيكون تلقيبه بخنثى مشكل أليق»[51].

كما استعان النحاة في تفسير بعض الظواهر اللغوية وتعليل بعض القواعد النحوية بما هو واقع في المجتمع من علاقات ووقائع. ومنه حمل الشيء على ما جاوره وإن

كان خلافه، فنجد ابن جني قرن الشاهد على مسألة الحوار: هذا جحر ضب خرب بما «يحكى أن أعرابيا أراد امرأة ، فقالت له: إني حائض، فقال: أين الهنة الأخرى، فقالت له: اتق الله، فقال:

كلا ورب البيت ذي الأستار

لأهتكن حلق الحتار

قد يؤخذ الجار بذنب الجار»[52].

وللوقائع العينية أثر في تدعيم الحكم النحوي وتوثيق الدليل،من ذلك ما يرى الأنباري من عدم عمل العامل في محل لا يقبل العمل لا يعني أنه غير عامل وبيّنته : «ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع في محل آخر؟ وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع، لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوّه في المحل، لا لأن السيف غير قاطع. فكذلك ها هنا عدم عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل»[53].ثم إنه يرى في مسألة العامل في الخبر هو الابتداء عند وجود المبتدأ،ويتخذ من المشاهدة دليلا على اعتباره العامل في الخبر، هو الابتداء عند وجود المبتدأ «فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لأنه كما النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ،فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما،لأن التسخين حصل بالنّار وحدها»[54].

واستدل بالمبدأ نفسه على أن «اسم الإشارة لا يضاف إلى ما بعده لأنه معرفة،وإذا كان معرفة في نفسه استغنى عن تعريف غيره، فإن الكحل يغني عن الكُحل»[55].

ويتخذ العكبري الوسيلة عينها في بيان العلاقة بين المصادر والأفعال ،فقال: «المصدر جنس يقع على القليل والكثير والماضي والمستقبل فهو كالعموم، والفعل يختص بزمان معين، والعام قبل الخاص. وقد شبه المصدر بالنقرة من الفضة في إنها فضة فقط ،وما يتخذ منها من مرآة أو قارورة ونحو ذلك بمنزلة الفعل من حيث أنه فيه ما في المصدر وزيادة ، كما أن المرآة فيها الفضة والصورة المخصوصة»[56].

إن لقياس النحاة اللغة على أوضاع الكون وأحوال العالم وتصرفات الإنسان وعلاقات المجتمع ،أمثلة كثيرة تشمل الأصوات والصيّغ والتراكيب والدلالات ، والمقام هنا مقام تدليل وتمثيل لا سرد واستقصاء، فالاكتفاء بالنماذج صنو وضوح الفكرة.

محصول الحديث:

مما تقدم موصول بالخلاصة التالية:

- القول بتناظر الخلق والبيان مدعاة إلى حمل اللغة على أن

تكـــون تمثـــيلا صـــادقا للواقـــع الخـــارجي، حيـــث تظهـــر نظامـــه وانتظامه وتتمظهر بهما.

- الاعتـــراف بحقيقـــة الإنســـان الناطقـــة مـــن خـــلال علاقتـــه بالبيان إلباس اللغة فعل الكائن البشـــري وتصـــرفاته وتفاعلـــه الاجتماعي.
- القـدرة على إنـزال اللغـة منـازل الوجـود والموجـود إقـرار بوحـدة المصـدر المنشئ، واعتراف بمبـدأ النظام، وهدف من أجل الوصول إلى النموذج الكاشف بالقول عن الإحكـام والإتقـان فـي المصـدر والوسيلة.
- السعي إلى الحصول على قواعد مطـردة مظهـرة لإحكـام النظـام ومسـفرة عـن لغـة نموذجيـة لهـو مـن المقـدمات الأسـاس المتحكمـة في التصورات السابقة.
- لـم يكتـف النحـاة بجعـل اللغـة تمثـيلا للنظـام العـام فقـط، بـل حمّلوها صدق الوقائع والأحداث. بمعنى وجـوب المطابقـة بينهـا وبين وظيفتهـــا المرجعيـــة تاريخيـــة أو عرفيـة أو وضـعية. ومثالـه تعليـق ابن جني على قول الشاعر:

تغلغل حب عثمة في فؤادي ***

فباديه مع الخافي يسير

على أنه : «يصف بالمتغلغل ما ليس في أصل اللغة أن يوصف بالتغلغل ،إنما ذلك وصف يخص الجواهر لا الأحداث .ألا ترى أن المتغلغل في الشيء لابد أن يتجاوز مكانا إلى آخر، وذلك تفريغ مكان وشغل مكان .وهذه أوصـــاف تخـــص فـي الحقيقـــة الأعيـــان لا الأحداث»[57].

ومنه أيضا: «بدل الأسماء الأعلام، وهو يجيء في الشعر على ثلاثة أضرب:

- ضرب جائز في الشعر والكلام.

- وضرب جائز في الشعر دون الكلام.

- وضـرب لا يجـوز فـي الشـعر ولا في الكلام»[58].

والـذي يهمنـا الضـرب الثالـث، ومثالـه: «الغلط الذي يغلط الشاعر في اسم أو غيره مما يظن أن الأمر على ما قال، كقوله:

والشيخ عثمان أبو عفان***

فظـن أن عثمـان يكنى أبـا عفـان لأن اسـم أبيـه عفـان. وإنمـا هـو أبـو عمـرو، فهـذا مما لا يجوز»[59].

ما ذُكر سلفا إلا نماذج للتدليل على الأفكار السابقة من حيث شيوعها وانتشارها في البيئـة النحويـة ،ودعـم لوحـدة الرؤيـة والموقـف تجـاه اللسـان العربي ؛ذلـك اللسـان الذي استحق صفة الإبانة،و ما بيانه إلا بيان لما في الكون من بيان،أفصح عنه ببيانه.ليبقى

العقل النحوي هو ذاته في حاجة إلى منهج يبينه.

- الهوامش:

ينظر:نداء الحقيقة،مارتن هيدغر،ترجمة عبد الغفار مكاوي،دار الثقافة،القاهرة،1977،ص212.[1]

الوعي اللغوي الجمالي في فلسفة الكلام،منير الحافظ،دار الفرقد،دمشق،ط1،2005،ص7.[2]

المسائل النظرية في الترجمة،جورج مونان،ترجمة لطيف زيتوني،دار المنتخب العربي،بيروت،1994،ص87[3]

الأساس المعرفي للغويات العربية،عبد الرحمن بودرع،منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب،تطوان،المغرب،ط1،2000،ص107-108[4]

مختار رسائل جابر بن حيان،عني بتصحيحها كراوس،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط3، 2002، ص393.[5]

(6) القواعد التوليدية في النحو العربي، منذر عياشي (رسالة دكتوراه ،دار العلوم ،جامعة القاهرة)1983ص 50- 51.

نتائج الفكر في النحو،السهيلي،ت:محمد إبراهيم البنا،دار الرياض،(د.ت)،ص108.[7]

رسائل إخوان الصفا و خلان الوفاء،تصحيح خير الدين الزركلي،المطبعة العربية بمصر،1347-155/3.[8]

(9) ينظر: تاريخ المذاهب الإسلامية،الإمام محمد أبو زهرة،دار الفكر العربي،القاهرة،(ت،د)، ص129-130.و أثر العقيدة وعلم الكلام في النحور العربي ، مصطفى عبد العليم (رسالة ماجستير،قسم النحو والصرف و العروض ،كلية دار العلوم ،جامعة القاهرة)1993 ص 40.

(10) المفاهيم النحوية بين الدرسين العربي التراثي والغربي المعاصر، ،محمد عبد العزيز عبد الدايم ، دار النهضة المصرية،1998،ص35.

(11) اللغة العربية في مرآة قواعدها القومية، أنطوان الشال،ترجمة إدريس الخطابي، (مجلة اللسان العربي)1972،م10/ج1ص 79-80.

(12) نفسه، ص 81.

(13) شرح أحمد زيني دحلان على الأجرومية مع حاشية تشويق الخلان،دار إحياء الكتب العربية،عيسى البابي الحلبي،(د.ت)،ص198.

(14) نفسه،ص198

نتائج الفكر في النحو،ص406.[15]

(16) أسرار العربية ،الأنباري،ت:فخر صالح قدارة،دار الجيل،بيروت،ط1، 1995 ص 278، وينظر : الفوائد والقواعد، الثمانيني ،ت: عبد الوهاب الكحلة،مؤسسة الرسالة بيروت،ط1، 2003،ص 155.

(17) ينظر: الإيضاح في علل النحو،الزجاجي،ت:مازنالمبارك،دار النفائس،بيروت،ط6، 1996، ص87، والأشباه والنظائر في النحو،السيوطي، ت:فايز ترحيني،دار الكتاب العربي، ط1، 1984، 76/1.

(18) الإيضاح في علل النحو، ص 85.

(19) ا نفسه،ص 68.

(20) الفوائد والقواعد، ص 393.

(21) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،السيوطي،ت:عبد العال سالم مكرم،دار البحوث العلمية،الكويت 1977، 189/1-190.

نتائج الفكر في النحو،ص406.[22]

(23) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني،المرادي،ت:فخر الدين قباوة،و محمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية،بيروت،ط1، 1992،ص200-201.

(24) همع الهوامع،191/1وينظر: التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، محمود أحمد نحلة ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،1999، ص68-69.

تذكرة النحاة،أبو حيان الأندلسي،ت:عفيف عبد الرحمن،موسسة الرسالة،بيروت،ط1،ص686.[25]

(26) أسرار العربية، ص70-71.

(27) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين، العكبري، ت:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،مكتبة العبيكان،الرياض،ط1، 2000،ص 188-189.

(28) اللباب في علل البناء و الإعراب،العكبري،ت:غازي مختار طليمات،و عبد الإله نبهان،دار الفكر

المعاصر،بيروت،دار الفكر، دمشق،ط1، 1995، 501/1

(29) التبيين، ص158.

(30) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة، الزبيدي، ابن أبي بكر الشرجي،ت:طارق الجنابي،مكتبة النهضة العربية،بيروت،ط1، 1987،ص 32، وينظر: الأشباه والنظائر،315/1

(31) الأشباه والنظائر،319/1.

(32) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني،ت:كاظم بحر المرجان،منشورات وزارة الثقافة،العراق،1982، 508/1.

(33) المرتجل في شرح الجمل ، ابن الخشاب، ت:علي حيدر،دار الحكمة،دمشق،1972ص 255.

(34) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين،الأنباري،ت: محي الدين عبد الحميد،دار إحياء التراث العربي، 238/1 ، وينظر :ائتلاف النصرة،ص112.

(35) اللباب ،117/1.

(36) الأشباه والنظائر،280/1.

(37) نفسه ،319/1.

(38) الخصائص ،ابن جني،ت:محمد علي النجار،دار الهدى،ط2، 184/1

(39) ائتلاف النصرة ، ص155

(40) الرتبة النحوية في ضوء أعراف المجتمع العربي ، نايف محمد النجادات،(مجلة كلية دار العلوم،جامعة القاهرة)2008، 235/45.

(41) الأشباه والنظائر،124/1. و ينظر:المنثور في القواعد،الزركشي،ت:تيسير فائق محمود،شركة دار الكويت للصحافة،ط2، 1،1985/236.

(42) شرح المقدمة الجزوليةالكبير،أبو علي الشلوبين، ت:تركي بن نزال العتيبي،مؤسسة الرسالة،بيروت، ط2 ، 1994 881/2.

(43) المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر،ابن الأثير،ت:محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية،صيدا،1، 1995/ 342

(44) المسائل الحلبيات،أبو علي الفارسي،ت:حسن هنداوي،دار القلم،دمشق،دار المنارة،بيروت،ط1، 1987،ص 281.

(45) المقتصد ،314/1.

(46) نفسه، 305/1.

(47) المفصل في علم العربية،الزمخشري،ت:محمد عز الدين السعيدي،دار إحياء العلوم،بيروت،ط1، 1990،ص 412-413.

(48) شرح الكافية، ط1، 1998- 90/1

(49) البيان في غريب إعراب القرآن ، الأنباري، 397/2، ت: جودة مبروك محمد،مكتبة الآداب،القاهرة،ط1، 2007 ، 397/2وينظر: 182/1-183.

(50) التبيين، ص 152.

(51) التعليقة على المقرب، ابن النحاس،ت:جميل عبد الله عويضة،سلسلة كتاب الشهر،91، وزارة الثقافة الأردن،ط1، 2004 ص 324، وينظر: اللباب، 67/1.

(52) الخصائص، 171/2.

(53) الإنصاف، 51/1.

(54) نفسه، 47/1.

(55) البيان في غريب إعراب القرآن ،56/1.

(56) اللباب، 260/1.

(57) الخصائص،444/2.

(58) النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري،ت:رشيد بلحبيب،وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية،المملكة المغربية،1999، 222/1. ومثال الضرب الأول: تصغير كقولك في عبد الله ، ومثال الثاني إبدال اسم من اسم معروف كسلام من سليمان.نفسه، 222/1-223.

(59) نفسه، 223/1.